



الدليل الإرشادي المبسط الخاص بالمعالجة الزكوية للاستثمارات في حقوق الملكية للمكلفين الذين يتمسكون بحسابات نظامية

أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هذا الدليل الإرشادي بغرض إيضاح بعض المعالجات ذات الصلة بتطبيق الأحكام النظامية السارية في تاريخ إصداره، ولا يعد محتوى هذا الدليل بمثابة تعديل على أي من أحكام الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

وتؤكد الهيئة على تطبيقها للمعالجات التوضيحية الواردة في هذا الدليل -حيثما تنطبق-، وذلك في ضوء النصوص النظامية ذات الصلة، وفي حال تعديل أي إيضاح أو محتوى وارد في هذا الدليل -لنص نظامي غير معدل- فإن تطبيق المعالجة التوضيحية المحدثة يكون على المعاملات التي تتم بعد تاريخ نشر النسخة المحدثة من الدليل على الموقع الإلكتروني للهيئة.



أنواع الاستثمارات في حصص أو أدوات حقوق الملكية

الاستثمارات في
حصص ملكية



الاستثمارات في
أدوات حقوق ملكية
(مثل: الأسهم)



الاستثمارات في
الشركات التابعة



الاستثمارات في الشركات
الزميلة (الحليفة)





أولاً: الاستثمارات في حصص ملكية

الاستثمار في الشركات التابعة:

الشركات التابعة:

هي تلك الشركات التي تسيطر عليها شركات أخرى.

متى تتحقق السيطرة؟

إذا كان للشركة المستثمرة قوة أو نفوذ عال على الشركة المستثمر بها بحيث يعطيها القدرة على توجيه أنشطة الشركة المستثمر بها، أو توجيه عوائدها، أو التأثير على العوائد المتحققة لها.

الشركات الزميلة (الحليفة):

هي الشركات التي يكون للشركة المستثمرة تأثيراً هاماً على الشركة المستثمر بها، أي القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكنه ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يمكن إثبات وجود تأثير هام
بأحد هذه الطرق



تقديم معلومات فنية ضرورية
بين الشركتين



تبادل الموظفين الإداريين بينهما



التمثيل في مجلس الإدارة



المشاركة في عملية
وضع السياسات



وجود معاملات مهمة بين
المستثمر والمنشأة المستثمر بها





شروط حسم الاستثمار في أدوات حقوق الملكية:

أن تكون هذه الاستثمارات على شكل حصص في حقوق ملكية.

أن تكون هذه الاستثمارات مقتناة لغير المتاجرة (تصنف غير متداولة).

أن تكون الشركة المستثمر فيها خاضعة لأحكام جباية الزكاة.

طريقة حسم الاستثمارات وفقاً لمعالجة اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة:

- حسم القيمة الدفترية للاستثمار الظاهر في القوائم المالية المدققة دون تعديل.
- عدم التعديل على نتيجة النشاط في الشركة المستثمرة بنتائج الشركة المستثمر فيها المعترف بها في قائمة الأرباح والخسائر، وتطبق هذه المعالجة سواء تم احتساب الزكاة على مكونات الوعاء الزكوي أو الحد الأدنى للوعاء.
- يؤخذ في الحساب نتائج إعادة التقييم طبقاً للقيمة العادلة الظاهرة في القوائم المالية.

ثانياً: الاستثمارات في أوراق مالية تمثل حقوق ملكية، مثل: (الأسهم)

شروط حسم الاستثمار في أدوات حقوق الملكية، والتي تعالج وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9):

- أن تكون هذه الاستثمارات محتفظ بها لغير المتاجرة.
- تكون هذه الاستثمارات في منشآت خاضعة لأحكام جباية الزكاة وفقاً لما تنص عليه اللائحة.



آلية حسم هذا النوع من الاستثمارات



الاستثمارات الخارجية

ضوابط حسم الاستثمارات الخارجية:

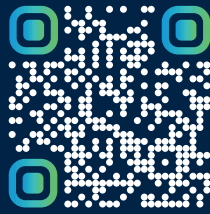
نصت الفقرة رقم (5) من المادة الخامسة من اللائحة المتطلبات التي يترتب عليها قبول حسم الاستثمار، وهي ما يلي:

- أن تكون هذه الاستثمارات في منشآت خارج المملكة.
- أن يكون الغرض من الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لغير المتاجرة.
- أن يتم احتساب الزكاة بموجب شهادة محاسب قانوني مرخص في المملكة والإفصاح عنها في الإقرار الزكوي وسدادها للهيئة.
- أن يكون الحد الأدنى لوعاء هذه الاستثمارات نصيب المكلف من الربح المحاسبي في الشركة المستثمر فيها وفقاً للقوائم المالية المدققة للاستثمار الخارجي.



حالات مصادقة المحاسب القانوني على الاستثمارات الخارجية:





امسح هذا الكود للاطلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة
أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa